العدد 13-2021

دراسات تطوير القطاع المالي

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على القطاع المصرفي في الدول العربية في ظل جائحة كورونا

إعداد: غسان أبوموسى

د. محمد إسماعيل

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
على القطاع المصرفي في الدول العربية في ظل جائحة كورونا

إعداد

أ. غسان أبوموميس

د. محمد إسماعيل

ديسمبر - 2021

المحتويات

تمهيد 4

أولاً: حالات الاشتباه والتحديات التي واجهت الدول العربية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال جائحة كورونا 6

ثانياً: جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في متابعة إلتزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الجائحة 9

ثالثاً: إجراءات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للحد من مخاطر جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال جائحة كورونا 11

رابعاً: الجهود المبذولة على صعيد التعاون والتنسيق المحلي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال جائحة كورونا 14

خامساً: الدروس المستفادة من جائحة كورونا في تعزيز الجهود الرامية لمكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب..... 16

ملحـق 18

© صندوق النقد العربي 2021

حقوق الطبع محفوظة

يعد هذه الدراسات الاقتصادية أعضاء الدائرة الاقتصادية بصندوق النقد العربي، وينشرها الصندوق. تبحث هذه الدراسات في قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر مؤلف الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها او إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير
بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 – 2 –971+
فاكس:6326454 – 2 –971+
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
الموقع الإلكتروني:http://www.amf.org.ae

تمهيد

أثرت جائحة كورونا بشكل ملحوظ على أداء الاقتصاد العالمي خلال عامي 2020 و2021، الأمر الذي نتج عنه تأثر معظم القطاعات الاقتصادية بشكل سلبي في غالبية دول العالم. وقد عملت معظم الحكومات - التي كان جُل اهتمامها الحفاظ على صحة المواطنين – على معالجة التداعيات الصحية للجائحة المتسارعة، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإحترازية والوقائية، مثل تعليق العمل، وإغلاق المؤسسات، واعتماد نموذج العمل من المنزل "عن بُعد"، وفرض التباعد الاجتماعي، إضافةً إلى وضع قيود على تنقلات المواطنين. وفي الجانب الاقتصادي، اتخذت الحكومات حزم من الإجراءات والتدابير التحفيزية، شملت تقديم المعونات للمواطنين، وضخ السيولة في القطاع المصرفي، وتعزيز منظومة ضمان القروض، إلى جانب تبني برامج دعم للقطاعات الإنتاجية بهدف ضمان استدامتها. وقد استغل مرتكبو الجرائم المالية الأوضاع والظروف سابقة الذكر التي فرضتها الجائحة، التي قد تكون ساعدت في توفير بيئة مناسبة لارتكاب الجرائم المالية والحصول على العائدات غير المشروعة، لاسيما في ظل الاعتماد المتزايد من البنوك والمؤسسات المالية على الاستفادة من الخدمات والمنتجات التي توفرها التقنيات المالية الحديثة، واعتماد نموذج العمل "عن بُعْد".

إدراكاً لأهمية الموضوع، قام صندوق النقد العربي بإعداد هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على التحديات والمخاطر المالية المحتملة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (Anti Money laundering & Financing of Terrorism) التي قد تكون واجهت القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية خلال فترة جائحة كورونا، وإلقاء الضوء على الإجراءات المتخذة لمواجهة تلك التحديات، وآفاق المستقبل. لهذا الغرض، تم إعداد استبيان وزع على الجهات والسلطات الرقابية والإشرافية ذات العلاقة في الدول العربية. تم استيفاء الاستبيان من قِبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ومن الجهات المعنية بموضوعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في ثلاث عشرة دولة عربية شملت كل من: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية.

لتوضيح المقصود بجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عرّفت الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جريمة غسل الأموال أنها " ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه، يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة، خلافاً لما تنص عليه القوانين والنظم الداخلية لكل دولة طرف، وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر". كما عرّفت جريمة تمويل الإرهاب أنها " جمع أو تقديم أو نقل الأموال بوسيلة مباشرة أو غير مباشرة لاستخدامها كلياً أو جزئياً لتمويل الإرهاب".

تشير أهم نتائج الدراسة إلى أن جائحة كورونا أظهرت عدد من التحديات على الصعيد المالي والمصرفي في الدول العربية، خاصة تلك المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. فقد قامت السلطات الرقابية والإشرافية على القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية بالتعاون مع السلطات المعنية الأخرى، بإجراء تقييم شامل لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتعرف على مواطن الضعف المحتملة الناجمة عن الجائحة. تم في هذا الإطار متابعة قيام البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة والإشراف من جانب السلطات الرقابية بتحديث أنظمة التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، واتخاذ التدابير والضوابط اللازمة لإدارة تلك المخاطر والحد منها. كما تم التأكيد على ضرورة قيام المؤسسات المالية باعتماد وتطبيق النهج القائم على المخاطر (Risk Based Approach) والعمل على تصنيف مخاطر (العملاء، الخدمات والمنتجات، قنوات التوزيع، والبعد الجغرافي) وفقاً لدرجة تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب التعميم على المؤسسات المالية، بأخذ الحيطة والحذر لضمان عدم إساءة استغلال الأوضاع الصحية الراهنة لأغراض تتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. إضافة إلى التأكيد على استمرارية العمل مع الالتزام التام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها.

في هذا الإطار، قامت العديد من البنوك والمؤسسات المالية في المنطقة العربية بتحديث منظومة أطر وآليات تحليل المخاطر، لتواكب التطور في مجال منتجات وخدمات التقنيات المالية الحديثة، ولرصد مخاطر المعاملات التي تتم باستخدام الوسائل الرقمية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) أو الهاتف المحمول. في نفس الإطار، قامت السلطات والجهات الرقابية والإشرافية بالاسترشاد والاعتماد على الورقة الفنية التي أصدرتها مجموعة العمل المالي (فاتف) في شهر أبريل 2020، التي تخص المؤشرات والمخاطر المرتبطة بالجائحة. كما أصدرت عدد من الجهات الرقابية في الدول العربية أوراق إرشادية للمؤسسات المالية لإدارة المخاطر الناجمة عن الجائحة. كذلك تم تطوير أنظمة رقابية ميدانية ومكتبية خاصة بظروف الجائحة تتناسب وقواعد التباعد الاجتماعي المطبقة نتيجة الجائحة.

تتكون الدراسة من خمسة أجزاء رئيسة، يتطرق الجزء الأول منها إلى حالات الاشتباه والتحديات التي واجهتها الدول العربية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة جائحة كورونا، ويتناول الجزء الثاني الجهود المبذولة من جانب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في متابعة إلتزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الجائحة، فيما يعرض الجزء الثالث من الدراسة الإجراءات المتخذة من جانب المصارف المركزية العربية للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتطرق الدراسة في الجزء الرابع إلى الجهود المبذولة على صعيد التعاون والتنسيق المحلي والدولي في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال جائحة كورونا. وفي الجزء الخامس والأخير يتم تناول الدروس المستفادة من جائحة كورونا في تعزيز الجهود الرامية لمكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أولاً: حالات الاشتباه والتحديات التي واجهت الدول العربية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال جائحة كورونا

شهدت عدد من الدول العربية خلال فترة الجائحة زيادةً في عدد حالات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي يعطي دلالة على توجه مرتكبي الجرائم المالية لاستغلال الظروف التي فرضتها الجائحة، وانشغال السلطات على مستوى الدول العربية بدراسة سبل التخفيف من التداعيات الصحية للجائحة. حيث أكدت أكثر من نصف ردود الدول العربية المستوفية للاستبيان، تسجيل زيادة في عدد حالات الاشتباه خلال فترة الجائحة بنسب تراوحت بين 5 و75 في المائة. في نفس الإطار، أظهرت نحو 73 في المائة من الردود المستلمة وجود تغير في أنماط وأشكال عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الجائحة. حيث ظهرت طرق وأشكال جديدة، من أبرزها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للإيقاع بالأفراد من خلال إيهامهم بإمكانية الحصول على تسهيلات وقروض مقابل رسوم أو فوائد بسيطة. كما تم رصد زيادة في عمليات الاحتيال المالي الإلكتروني من خلال عمليات القرصنة للبيانات الشخصية عبر الهاتف المحمول، والدخول لمنصات تسوق إلكترونية غير معروفة، والإختراق الإلكتروني للبطاقات الائتمانية، وإجراء تحويلات مالية من خلال المحافظ الإلكترونية، ذلك بسبب قيام عملاء البنوك والمؤسسات المصرفية بإجراء أغلب المعاملات عبر شبكة المعلومات الدولية وتطبيقات الهاتف المحمول خلال فترة جائحة كورونا، إلى جانب التسويق لفتح حسابات عبر منصات إلكترونية لشراء وبيع العملات الافتراضية، إضافةً إلى القيام بحملات لجمع الأموال والتبرعات لصالح جمعيات خيرية أو لدواعي إنسانية دون ترخيص. وللحد من هذه التحديات،

طلبت السلطات الرقابية والإشرافية من المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها القيام بعدد من الإجراءات، منها على سبيل المثال تحديد ودراسة وتقييم مخاطر المنتجات والخدمات والتقنيات الحديثة، بما يشمل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووضع الضوابط والتدابير اللازمة لإدارة تلك المخاطر والحد منها، حيث يتم ذلك عند طرح وتوفير خدمات وتقنيات جديدة و/أو تطوير وتعديل خدمات قائمة. كما ركزت السلطات على أهمية تعزيز إجراءات العناية الواجبة تجاه العمليات المالية الخارجية، ورصد الأنشطة والعمليات المشتبه بتضمنها جرائم غسل أموال أو تمويل إرهاب، ذلك باستخدام برامج آلية وفرضيات ومؤشرات محددة. كما أشارت إلى أهمية تعزيز إمكانيات وقدرات الموظفين والتوعية بمخاطر جرائم الاحتيال والنصب والابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي. إضافة إلى العمل على توعية العملاء بالأساليب الإجرامية ومخاطرها قبل تنفيذ العمليات المالية لهم، والعمل على توفير نشرات توعوية في مقرات وفروع المؤسسات المالية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة.

كذلك، تم التنسيق على مستوى الإدارات الفنية داخل السلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية، ذلك لتطوير آليات وأنظمة مكافحة مخاطر جائحة كورونا. فقد تم التأكد من تكثيف عمليات الفحص والمراقبة من جانب المؤسسات المالية لاكتشاف المعاملات غير العادية والمشتبه بها، حيث تحرص السلطات الرقابية والإشرافية خلال عمليات الفحص على مراجعة الآليات المطبقة والتأكد من فاعليتها وتوافقها مع هيكل المخاطر، وكذا وضع فرضيات مشابهه لتلك المعاملات وتطوير المؤشرات الاسترشادية للتعامل معها. إلى جانب إلزام المؤسسات المالية بدراسة المعاملات التي تتم مع الكيانات أو الأشخاص الذين يقيمون في دول صنفتها مجموعة العمل المالي (فاتف) على أنها عالية المخاطر، وكذلك تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة تجاه العملاء غير المقيمين.

في سياق متصل، قامت البنوك والمؤسسات المالية باتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، مثل إغلاق عدد من الفروع، وتخفيض ساعات العمل، وتقييد الخدمات المتاحة، وتقليل عدد الموظفين المتواجدين في مقرات العمل واعتماد منهج العمل من المنزل أو "عن بُعد"، الأمر الذي فرض عدد من التحديات أمام السلطات الرقابية والإشرافية المعنية بضمان سير الإجراءات الكفيلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أبرزها: تعذر مواصلة القيام بعمليات التفتيش الميداني على البنوك والمؤسسات المالية حسب الأسلوب المعتاد. في سياق متصل، أثّر غياب التعامل المباشر مع العملاء في بعض الدول العربية على فاعلية إجراءات تحديد شخصية

أو هوية العميل. كما ظهرت تحديات أخرى مثل تعرض عدد من موظفي البنوك والمؤسسات المالية، بما يشمل الموظفين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، للإصابة بفيروس كورونا، وصعوبة الوصول والدخول للأنظمة البنكية وأنظمة وبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمتابعة ورقابة العمليات المالية غير الاعتيادية، إلى جانب عدم جاهزية بعض الأنظمة التي تمكن العملاء من إتمام معاملاتهم المصرفية "عن بُعد"، بما فيها أنظمة التعرف على العميل إلكترونياً (E-KYC).

أبرزت جائحة كورونا عدد من التحديات لدى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة السلطات الإشرافية والجهات الرقابية في بعض الدول العربية. حيث أوضحت نحو 62 في المائة من الردود المستلمة عدم كفاية الإمكانات التقنية والتجهيزات لتقديم الخدمات "عن بُعد" من قبل تلك البنوك والمؤسسات المالية بشكل فعّال، ذلك لأن هذه البنوك والمؤسسات المالية لم تكن على درجة من الجهوزية من الناحية التقنية لتقديم خدماتها "عن بُعد" بشكل فعّال لعملائها أثناء الجائحة، خاصة فيما يتعلق بعدم جاهزية بعض الأنظمة الإلكترونية لتطبيقات المصادقة البيومترية "التعرف على العميل بشكل الكتروني"، إضافة إلى التحدي الخاص بعدم كفاية الكوادر البشرية بما يكفي للتعامل مع التقنيات المالية الحديثة، والتأكد من تقديم الخدمات للعملاء وفق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في الدولة. نتيجة لذلك، طالبت الجهات والسلطات المسؤولة، البنوك والمؤسسات المالية الإسراع بتطوير المنظومة التقنية واقتناء الأجهزة والبرامج الحديثة، والعمل على تطوير القدرات الفنية لموظفيها من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية، إضافةً إلى العمل على استقطاب موظفين جدد مؤهلين بشكل مناسب. كذلك قام عدد من البنوك المركزية العربية بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لصالح موظفي البنوك والمؤسسات المالية بهدف تحسين قدراتهم في مجال استخدام التقنيات المالية الحديثة. كما تم عقد عدد من ورش التوعية للقطاع المالي والمصرفي بشأن التقنيات المالية الحديثة وكيفية الاستفادة منها مع الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقامت عدد من الجهات الرقابية والإشرافية على القطاع المصرفي في بعض الدول العربية بإصدار أدلة مشتركة مع الجهات الرقابية الأخرى في الدولة بشأن جرائم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعامل مع التقنيات الحديثة.

تجدر الإشارة في هذا الشأن ووفقاً للردود المستلمة، أن البنوك والمؤسسات المالية العربية استمرت في الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بالتبليغ عن العمليات

المشتبه بها، على الرغم من انخفاض عدد الموظفين الذين يتعاملون بصورة مباشرة مع العملاء خلال فترة الجائحة. كما بينت الردود عدم تأثر إعطاء البنوك والمؤسسات المالية الأولوية لوضع وتنفيذ خطط استمرارية العمل، على التزامها بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كان لما قامت به السلطات الرقابية والإشرافية قبل حدوث الجائحة، من إجراءات لدعم منظومة إدارة المخاطر وتحسين فاعليتها في البنوك والمؤسسات المالية، أثر كبير على فاعلية وكفاءة منظومة إدارة المخاطر لدى البنوك والمؤسسات المالية. حيث تم الطلب من البنوك والمؤسسات المالية تعزيز تبني وتطبيق النهج القائم على المخاطر، وتعزيز متطلبات حوكمة وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعم استقلاليتها وتوفير السياسات والإجراءات والأنظمة والصلاحيات اللازمة لأداء مهامها بفاعلية، إلى جانب الاهتمام بتعزيز قدرات العاملين في القطاع المالي والمصرفي والتأكد من إطلاعهم على متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فيما يخص الخدمات المقدمة للعملاء، أدت الجائحة إلى عدم تمكن كافة العملاء من الحصول على الخدمات المالية والمصرفية بصورة اعتيادية بذات الكيفية قبل انتشار الجائحة، إلى جانب لجوء المؤسسات المالية والمصرفية إلى الاعتماد بصورة كبيرة على الوسائل الإلكترونية لتقديم خدماتها للعملاء "عن بُعد" مما أدى إلى زيادة درجة مخاطر بعض الخدمات المصرفية.

ثانياً: جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في متابعة إلتزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الجائحة

قامت السلطات الرقابية والإشرافية بمتابعة إلتزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة الجائحة بالشكل الأمثل، على الرغم مما فرضته تداعيات الجائحة من إغلاق جزئي في كافة القطاعات الاقتصادية، وتقليص في عدد الزيارات التفتيشية الميدانية. فقد عمدت الجهات الرقابية إلى توجيه وتركيز عمليات الرقابة الميدانية نحو المواضيع ذات الأهمية والخطورة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كذلك استمر تنفيذ عمليات الرقابة الميدانية الخاصة بتقييم مدى كفاية وفعالية بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المؤسسات المالية وفقاً لمنهجية تقييم وتصنيف مخاطر المؤسسات المالية المعتمدة لدى البنك المركزي، إلى جانب تعزيز وتكثيف عمليات الرقابة المكتبية. كذلك جرى الاعتماد على استخدام تقنية المناقشة من خلال برامج الاتصال الإلكتروني. يضاف إلى ذلك، تم تركيز الزيارات الميدانية

على البنوك والمؤسسات المالية ذات التعاملات الكبيرة، وتلك التي أظهرت تقاريرها من خلال التدقيق المكتبي، مؤشرات عدم امتثال. كما قامت البنوك المركزية بعمليات التفتيش الميداني من خلال استخدام التقنيات الحديثة، والاعتماد على أدوات رقابية متطورة.

في المقابل، بيّنت الردود المستلمة أن بعض الجهات والسلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية، قد واجهت تحديات في التأكد من إلتزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالشكل الأمثل خلال فترة الجائحة، ذلك نتيجة لانخفاض في عدد الزيارات التفتيشية الميدانية، خاصة فيما يتعلق بصعوبة فحص البرامج المستخدمة لمراقبة العمليات لعدم إمكانية الوصول لجميع البيانات لتحليلها إلا عند القيام بالزيارات الميدانية، وفحص آلية عمل بعض المنتجات والقنوات التي تتم إلكترونياً (مثل المحافظ الإلكترونية والحسابات التي فتحت إلكترونياً خصوصاً للعملاء الجدد)، والتحقق من عمليات إغلاق التنبيهات في بعض الحالات، ذلك نتيجة لتغيب عدد من موظفي الالتزام بسبب الإجراءات الاحترازية المتعلقة بتقليص عدد الموظفين المطلوب حضورهم لمقرات العمل، إلى جانب التأخر في الحصول على بعض البيانات المطلوبة، بسبب إجراءات العمل "عن بُعد ". في نفس السياق، أظهرت الردود امتلاك السلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية، الكوادر البشرية المؤهلة والتجهيزات التقنية الكفيلة بالتأكد من سلامة عمليات البنوك والمؤسسات المالية المنفذة من خلال التقنيات المالية الحديثة ومد ى إلتزامها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث تعمل الجهات الرقابية والإشرافية بصورة مستمرة على تدريب وتعزيز وتطوير المهارات التقنية للموظفين ذوي العلاقة.

تجدر الإشارة إلى أن غالبية السلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية، قامت بإصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها خلال فترة الجائحة، تتضمن إرشادات للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا، دون الإخلال بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب . حيث اشتملت تلك التعليمات عدد من الأمور، من أهمها: مطالبة المؤسسات المالية بضرورة أخذ الحيطة والحذر لضمان عدم إساءة استغلال الأوضاع الصحية الراهنة لأغراض تتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وتوعية المؤسسات المالية بالأساليب الإجرامية الهادفة للاحتيال والنصب على المواطنين وسرقة أموالهم، ومطالبتها باتخاذ الإجراءات والمتطلبات والتدابير اللازمة لمحاربتها. كذلك عمد عدد من الجهات الرقابية والإشرافية على إصدار أوراق إرشادية تتضمن ملخصاً للتحديات التي قد تواجه المصارف والمؤسسات المالية، والممارسات الجيدة لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما قامت بإصدار إرشادات فنية تضمنت أهم مؤشرات الجرائم المالية التي يمكن أن ترتبط بالجائحة وتوجيهات بكيفية الاستعداد لمواجهتها، ذلك بناءً على الورقة الإرشادية الصادرة من مجموعة العمل المالي (فاتف) في أبريل 2020، إلى جانب إصدار دليل بشأن التعامل مع الجرائم المالية ومنها جرائم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وكيفية تطبيق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثاً: إجراءات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للحد من مخاطرجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال جائحة كورونا

وفقاً للردود المستلمة، قامت البنوك المركزية العربية باتخاذ عدد من الإجراءات، بهدف مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تنشأ عن الجائحة، شملت ما يلي:

- الطلب من البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها القيام بعدد من الإجراءات، مثل:

✓ تحديد ودراسة وتقييم مخاطر المنتجات والخدمات والتقنيات الحديثة، بما يشمل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووضع الضوابط والتدابير اللازمة لإدارة تلك المخاطر والحد منها، ذلك عند طرح وتوفير خدمات وتقنيات جديدة و/أو تطوير وتعديل خدمات قائمة.
✓ تعزيز إجراءات العناية الواجبة تجاه العمليات المالية الخارجية.
✓ تعزيز رصد الأنشطة والعمليات المشتبه تضمنها جرائم غسل أموال أو تمويل إرهاب، ذلك باستخدام برامج آلية وفرضيات ومؤشرات محددة.
✓ تعزيز قدرات الموظفين والتوعية بمخاطر جرائم الاحتيال والنصب والابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
✓ العمل على توعية العملاء بالأساليب الجرمية ومخاطرها قبل تنفيذ عملياتهم المالية، وإصدار نشرات توعوية في مقرات وفروع المؤسسات المالية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- إلزام المؤسسات المالية باعتماد نظم إلكترونية آمنة مدعمة بتقنيات المصادقة البيومترية (للتعرف على العميل)، بهدف التمكن من إنشاء علاقة مع العميل بصفة إلكترونية، وتجنب الاتصال وجهاً لوجه مع العملاء.

- الحد من الزيارات الميدانية للمؤسسات تجنباً لنقل العدوى، واعتماد أساس المنهج القائم على المخاطر عند القيام بعمليات التفتيش الميداني.

- الطلب من المؤسسات المالية القيام بجمع الوثائق والمعاملات الإلكترونية بشكل يومي وموافاة البنك المركزي بنسخة منها للتأكد من سلامة الإجراءات.

- إصدار عدد من القرارات والمبادرات التي من شأنها الحد من استخدام النقد وتشجيع التحول الرقمي وحث العملاء على تنفيذ المعاملات والعمليات المصرفية عن طريق القنوات الإلكترونية وشبكة المعلومات الدولية، مثل تعديل سن السماح للمعاملات المصرفية للشباب، وتعديل قواعد التشغيل الخاصة بالدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة المعلومات البنكية والبطاقات المدفوعة مقدماً، وإلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والمحافظ الإلكترونية.

- تطوير أنظمة الخدمات والمنتجات المصرفية لتصبح أكثر مرونة وسهولة لاستخدام التطبيقات الإلكترونية الحديثة.

- تطوير أدوات التعاون والتنسيق على المستوى الوطني وإنشاء قنوات اتصال سريعة ومؤمنة للتعامل مع ظروف الجائحة.

- التنسيق على مستوى الإدارات الفنية داخل البنك المركزي لتطوير آليات وأنظمة مكافحة مخاطر جائحة كورونا.

- اعتماد منهجية إشرافية متطورة تركز على التقنيات الحديثة للتفتيش على المؤسسات المالية.

- وضع آلية مناسبة للتعامل مع الهبات والتبرعات المتصلة بمواجهة فيروس كورونا، منعاً لسوء الاستغلال.

- اعتماد الجهات الرقابية والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، سياسات وتدابير احترازية لضمان استمرارية العمل وسلامة الموظفين في آن واحد، من خلال اعتماد آليات عمل ترتكز على المداورة بما يشمل مسؤولي الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً على منهج العمل من المنزل أو "عن بُعد"، للحد من أي تأثيرات محتملة على العمل.

- تكثيف عمليات الفحص والمراقبة لاكتشاف المعاملات غير العادية والمشتبه بها، ووضع فرضيات مشابهه لتلك المعاملات وتطوير المؤشرات الاسترشادية للتعامل معها.

- إلزام المؤسسات المالية بدراسة المعاملات التي تتم مع الكيانات أو الأشخاص الذين يقيمون في دول صنفتها مجموعة العمل المالي (فاتف) على أنها عالية المخاطر.

- إلزام المؤسسات المالية بتطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة تجاه العملاء غير المقيمين.

- زيادة الاهتمام بتقديم البرامج التدريبية المناسبة "عن بُعد" في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعاملين بالمؤسسات المالية، مع تضمين التهديدات والمخاطر المحتملة نتيجة انتشار جائحة كورونا.

- تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة والمراقبة المستمرة على عدة فئات، مثل الأعمال التي لا تتم وجهاً لوجه، والأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم مناصبهم، والعلاقات المصرفية بالمراسلة، والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها.

- عقد الاجتماعات مع البنوك والمؤسسات المالية ومواصلة القيام بعمليات التفتيش الميداني "عن بُعد" من خلال استخدام التقنيات الحديثة، وزيادة التركيز على التفتيش المكتبي.

- تطوير قواعد وضوابط "اعرف عميلك إلكترونياً" (E - KYC) بما يضمن تطبيق تدابير عناية واجبة فعّالة للعملاء، والعمل على إصدار تعليمات تنظم عمليات فتح الحسابات بطريقة إلكترونية في حال عدم وجودها. كذلك الإعتماد على الهوية الرقمية من قبل المؤسسات المالية عند تعريف العميل "عن بُعد" وقبل تقديم الخدمة.

- تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال، وتقسيم الموظفين للعمل إلى قسمين، قسم يعمل حضورياً في موقع العمل، والقسم الآخر يعمل "عن بُعد".

- إتاحة القدرة للعاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الدخول للأنظمة "عن بُعد"، وتوفير الأجهزة والموارد اللازمة لهم.

- إشراك العاملين في دورات ومؤتمرات تدريبية افتراضية "عن بُعد" في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتأهيل عدد من الموظفين للحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في هذا المجال.

- التأكيد على ضمان استمرارية قيام البنوك بأعمالها وأنشطتها المختلفة لتلبية احتياجات العملاء، ذلك بالتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بتطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء.

- إصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لمزيد من التأكد من الكفاءة التشغيلية للقنوات الإلكترونية المختلفة بشكل مستمر ورفع مستوي مراقبة أمن المعلومات للأنظمة، ورصد الأنشطة غير العادية التي يحتمل أن تؤدي إلي عمليات غير مشروعة.

- الاهتمام بتوعية العملاء من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالخدمات والاعفاءات الجديدة.

- تحديث الإجراءات الداخلية والأدوات الرقابية المستخدمة من أجل جمع البيانات لتحليل المخاطر المتأصلة، وتحليل فاعلية الضوابط المستخدمة لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- الطلب من البنوك والمؤسسات المالية العمل على الاستثمار بالبنية التحتية الفنية وتطوير أنظمتها لتتواكب مع المتطلبات، وبما يضمن الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- الطلب من البنوك والمؤسسات المالية تهيئة الأنظمة والبرامج للدخول إليها "عن بُعد" (VPN)، وتوفير أجهزة حاسب آلي محمول للموظفين للقيام بأعمالهم "عن بُعد".

- وضع سقوف على تنفيذ المعاملات المالية "عن بُعد" تتناسب مع درجة تصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنتجات والعملاء.

- تقديم دعم فني من قبل البنك المركزي لفائدة المؤسسات المالية.

- قيام عدد من البنوك المركزية بمنح بعض الإعفاءات عن المتطلبات التشغيلية، مراعاةً لاستمرارية عمل المؤسسات التي قد لا تمتلك الإمكانات والتجهيزات.

رابعاً: الجهود المبذولة على صعيد التعاون والتنسيق المحلي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال جائحة كورونا

على صعيد التعاون والتنسيق المحلي الخاص بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا، قامت الجهات الرقابية والإشرافية في الدول العربية ذات العلاقة باتخاذ عدد من الإجراءات، من أبرزها:

- تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية (على مستوى القطاع المصرفي) والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، لوضع وتنفيذ عدد من السياسات المرتبطة بجائحة كورونا، على وجه الخصوص الإجراءات المتعلقة بالحد من عمليات الاحتيال.

- إنشاء لجان فرعية متخصصة من قبل الجهات الرقابية في الدولة، لمتابعة تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- عقد اجتماعات دورية بين الجهات الرقابية في الدولة لبحث التطورات بشأن تنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد أدلة مشتركة بين الجهات الرقابية في الدولة.

- عقد ورش عمل مشتركة بين الجهات الرقابية للمؤسسات المالية في الدولة.

- عقد اجتماعات وندوات مشتركة بين الجهات الرقابية وممثلي القطاع الخاص، بشكل دوري .

- إصدار نشرات متخصصة موحدة بشأن الممارسات السليمة والممارسات غير السليمة من قبل الجهات الرقابية على القطاع المالي والأعمال والمهن غير المالية المحددة في الدولة.

فيما يخص الجهود المبذولة من قبل الجهات الرقابية العربية في مجال تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي لمواكبة أحدث التقنيات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا، فيتمثل أبرزها فيما يلي:

- استمرار التنسيق مع البنوك المركزية العربية والدولية في مجالات الرقابة عبر الحدود فيما يخص معاملات البنوك وشركات الصرافة.
- تبادل الخبرات والتعاون والتنسيق في ذات الشأن مع الجهات النظيرة في الدول الأخرى.

- المشاركة في والاطلاع على أعمال ونشاطات المنظمات والأطر الدولية المعنية، التي تقوم بمشاريع حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتصلة بجائحة كورونا.

- متابعة التطورات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي، والعمل على موائمة كافة التعليمات والإرشادات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف) والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

خامساً: الدروس المستفادة من جائحة كورونا في تعزيز الجهود الرامية لمكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أفرزت جائحة كورونا عدد من الدروس للسلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية على صعيد تعزيز الجهود لمكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تتمثل فيما يلي:

- تعزيز أطر الحوكمة المتعلقة باستمرارية الأعمال في البنوك والمؤسسات المالية في الدول العربية لتقليل عنصر المفاجأة، في حال نشوب أزمات مماثلة في المستقبل.

- التحديث والتطوير المستمر للأدوات الرقابية لدى الجهات الرقابية والإشرافية باستخدام التقنيات الحديثة.

- تعزيز آليات الرقابة على الحوالات والمعاملات المالية العابرة للحدود، باستخدام برامج وفرضيات ومؤشرات محددة.

- تشديد آليات الرقابة على عمل المنظمات غير الهادفة للربح بما يكفل عدم إساءة استخدامها خلافاً للأهداف المرخصة لأجلها، وتوجيه أنشطتها نحو جذب المساعدات والتبرعات لغايات محاربة الفقر والبطالة وإنعاش القطاعات الصحية والتعليمية المتضررة من الأزمات الصحية.

- استمرار البنوك والمؤسسات المالية في دعم البنية التحتية الإلكترونية بشكل متكامل بما يدعم تقديم العديد من الخدمات المصرفية من خلال الوسائل الإلكترونية والتطبيقات الحديثة.

- إمكانية اعتماد آلية عقد الاجتماعات وتقديم البرامج والدورات التدريبية للعاملين في المؤسسات المالية والجهات المعنية باستخدام التطبيقات الالكترونية "عن بُعد".

- نجاح تجربة تقليل أعداد العاملين المتواجدين بمقرات العمل، والاستعاضة عن ذلك بالعمل من المنزل "عن بُعد"، تبعاً لطبيعة العمل، وبذات درجة الكفاءة والسرعة.

- مواكبة التقنيات الحديثة المستخدمة من خلال التدريب المستمر، إلى جانب الاهتمام بوضع برامج تدريب وتأهيل للموظفين العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استناداً إلى آخر المستجدات والتحديثات الحاصلة في هذا الشأن.

- القيام بصورة مستمرة بالتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الجهات الرقابية المحلية والدولية.

- تنبيه البنوك والمؤسسات المالية بمواطن الخطر المحتملة الناتجة عن الجائحة.

- تغيير ومراجعة الفرضيات والتنبيهات وبرامج مراقبة العملاء لتتوافق مع المخاطر الناشئة خلال فترة جائحة كورونا.

- تحديد القطاعات الأكثر تأثراً بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الجائحة ومشاركتها مع المؤسسات المالية لمعالجة أوجه القصور الموجودة.

- المراجعة الشاملة لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المؤسسات المالية مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل الممارسات العالمية في ذات الشأن.

- تطوير البنية التحتية الخاصة بأنظمة الخدمات المالية "عن بُعد" وبما يتوافق مع الالتزام التام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تطبيق الهوية الرقمية وبناء قاعدة معلومات إلكترونية لبرنامج إعرف عميلك إلكترونيا، للحصول على بيانات العملاء اللازمة من خلال قنوات آمنة وموثوقة.

ملحـق

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors

استبيان حول

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المصرفي في ظل جائحة كورونا

صندوق النقد العربي

يونيو 2021

تقديم:

شهد العالم خلال الأشهر الماضية، تطورات متسارعة لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على إقتصادات الدول وأسواقها المالية، حيث تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية، أهمها الصناعة والطاقة والسياحة والتجارة الخارجية والداخلية والنقل والصحة والتعليم. تركز اهتمام السلطات المختلفة في جميع دول العالم على توفير الحماية اللازمة للمواطنين والحفاظ على النظام الصحي إلى جانب معالجة التداعيات الأخرى للجائحة.

للتخفيف من التداعيات الاقتصادية للجائحة، قامت المصارف المركزية بإتخاذ إجراءات تحفيزية ووقائية، شملت ضخ السيولة في القطاع المصرفي، وتعزيز منظومة ضمان القروض، إلى جانب تبني برامج دعم للقطاعات الإنتاجية بهدف ضمان استدامتها.

تركيز المجتمع الدولي على معالجة التداعيات الصحية للجائحة، رافقته تحديات تتعلق بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إدراكاً لأهمية الموضوع، يعتزم صندوق النقد العربي إعداد دراسة توضح أبرز التحديات والمخاطر المالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تكون واجهت القطاع المصرفي العربي خلال فترة جائحة كورونا، وإلقاء الضوء على أبرز الإجراءات المتخذة لمواجهة تلك التحديات، وآفاق المستقبل.

يتطلع صندوق النقد العربي إلى تعاونكم في استيفاء الاستبيان وإعادة إرساله إلى الأمانة الفنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من خلال البريد الإلكتروني: Governors@amf.org.ae، في موعد أقصاه 15 يوليو 2021. في حال وجود أي استفسارات لدى الزملاء المختصين، يرجى التواصل مع السيد غسان أبوموبس من قسم تطوير القطاع المالي في الدائرة الاقتصادية على البريد الإلكتروني Ghassan.Abumwis@amf.org.ae أو الهاتف رقم: 0097126171570.

الدولة: ----------

اسم المصرف المركزي: ----------

اسم مستوفي الاستبيان: ----------

الوظيفة: ----------

الهاتف الثابت: ---------- الهاتف المحمول: ----------

البريد الإلكتروني الرسمي: ----------

1. هل قام (أو شارك) البنك المركزي بإجراء تقييم شامل لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الدولة للتعرف على مواطن الضعف المحتملة الناجمة عن أزمة جائحة كورونا؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب "نعم"، يرجى ذكر منهجية وأبرز نتائج التقييم.

---

2. ما أبرز الإجراءات المتخذة لمواجهة المخاطر المحتملة؟

---

3. هل تم رصد زيادة في عدد حالات الإشتباه بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة جائحة كورونا؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب "نعم"، ما تقديراتكم لنسبة هذه الزيادة (%)؟ -------- %

4. هل تم رصد تغير ملحوظ في أنماط وأشكال عمليات غسل الأموال و / أو تمويل الإرهاب خلال فترة جائحة كورونا؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب "نعم"، يرجى ذكر أبرز هذه التغيرات.

---

5. قامت أغلب البنوك والمؤسسات المالية باتخاذ مجموعة من التدابير الإحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، مثل إغلاق عدد من الفروع، وتخفيض ساعات العمل، وتقييد الخدمات المتاحة، واعتماد منهج العمل من المنزل أو "عن بُعد". ما التحديات التي واجهت المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولتكم في ظل هذه الظروف، وما التدابير المتخذة للتخفيف منها؟ وهل أثّر ذلك على نشاط المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

---

6. أبرزت جائحة كورونا عدد من التحديات لدى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، منها:

أ- عدم كفاية الإمكانات التقنية والتجهيزات (في عدد منها) لتقديم خدماتها "عن بُعد" بشكل فعّال.

أتفق ☐ لا أتفق ☐

في حالة الاتفاق، ما الإجراءات المتخذة لمعالجة ذلك؟

ب- عدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة بما يكفي للتعامل مع التقنيات المالية الحديثة، والتأكد من تقديم الخدمات للعملاء وفق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في الدولة.

أتفق ☐ لا أتفق ☐

في حالة الاتفاق، ما الإجراءات المتخذة لمعالجة ذلك؟

ج- ظهور أولويات أخرى غير التطبيق الكامل لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بالتبليغ عن العمليات المشتبه بها، لأسباب متعددة منها انخفاض عدد الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء خلال الجائحة.

أتفق ☐ لا أتفق ☐

في حالة الاتفاق، ما الإجراءات المتخذة لمعالجة ذلك؟

د- إعطاء الأولوية لوضع وتنفيذ خطط استمرارية العمل، صاحبه تراجع أولوية تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أتفق ☐ لا أتفق ☐

في حالة الاتفاق، ما الإجراءات المتخذة لمعالجة ذلك؟

هـ- عدم كفاية و / أو فاعلية منظومة إدارة المخاطر.

أتفق ☐ لا أتفق ☐

في حالة الاتفاق، ما الإجراءات المتخذة لتعزيز منظومة إدارة المخاطر وتحسين فاعليتها؟

---

7. أفرزت جائحة كورونا عدد من التحديات أمام البنك المركزي، منها:

أ- انخفاض عدد الزيارات التفتيشية أو توقفها تماماً، أثّر سلباً على القدرة على التأكد من إلتزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالشكل المطلوب.

أتفق ☐ لا أتفق ☐

التعليق: ---

ب- عدم كفاية القدرات البشرية والتقنية الكفيلة بالتأكد من سلامة عمليات البنوك والمؤسسات المالية المنفذة من خلال التقنيات المالية الحديثة ومدى التزامها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

☐ أتفق ☐ لا أتفق

التعليق: ----------

---

8. خلال فترة الجائحة، هل تم إصدار تعليمات للبنوك وللمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، تتضمن إرشادات للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا، دون الإخلال بتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـنعم، يرجى ذكرها.

---

9. ما أبرز الجهود المبذولة على صعيد التعاون والتنسيق المحلي على مستوى وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا؟

10.ما أبرز الجهود المبذولة على صعيد التعاون والتنسيق الدولي لمواكبة أحدث التقنيات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كورونا؟

11.ما أهم الدروس المستفادة من جائحة كورونا على صعيد تعزيز الجهود الرامية لمكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

12.يرجى ذكر أية جوانب أخرى في هذا الإطار لم يتم التطرق لها في الإستبيان.

مع الشكر على تعبئة الاستبيان

صندوق النقد العربي

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND